

اليمن : حتمية التوصل إلى اتفاق

■ **حميدي العبدالله**

عكست مفاوضات الكويت بين الأطراف اليمنية، وبرعاية مباشرة من أمير الكويت، مساراً مختلفاً عن مسار المفاوضات والحوارات بشأن الأزمة السورية، وعلى الرغم من أنَّ الاهتمام الدولي والإقليمي والإقليمية والدولية ناضجة للتوصل إلى تسوية في سورية، أما بشأن السوري هو أعلى منه بشأن اليمني، إلا أنَّ الملاحظ أنَّ مسار البحث عن حل سياسي للأزمة في سورية قد تعرّث على الرغم من التعاون «الفريده» القائم بين روسيا والولايات المتحدة في ظل تدهور علاقاتهما الثنائية في ملفات دولية أخرى، في حين أنَّ ثمة إصراراً كويتيّا على إنجاح المسار السياسي اليمني.

لا شك أنَّ ثمة أسباب هي التي جذبت المسارين المختلفين للحوار والمفاوضات في اليمن وسورية. في سورية لا يبدو أنَّ الأطراف الإقليمية والدولية ناضجة للتوصل إلى تسوية في سورية، أما الأطراف المحلية، فبعضها الأكثر قوة وتأثيراً، مثل داعش وجبهة النصرة، غير مشمولة بالتسوية، وبالتالي بالحوار والمفاوضات.

لكن في اليمن الوضع يختلف جذرياً عن الوضع في سورية في أكثر من ناحية.

أولاً، الأطراف المحلية واضحة ومحددة، وعلى الرغم من دخول تنظيم القاعدة وداعش كطرف ثالث، إلا أنَّ تأثيرهما ما زال محدوداً، ويمكن القول إنَّ القوى والأطراف المتصارعة في اليمن، هي القوات المؤيدة للرئيس عبد ربه منصور هادي المطعون بشريعته من قبل حركة أنصار الله والمؤتمر الشعبي اليمني، ولكنّ المعارف به عربياً ودولياً، وبين الجيش اليمني واللجان الشعبية التي تآمر بأوامر حركة أنصار الله والمؤتمر الشعبي، والأطراف اليمنية باتت على قناعة باستحالة الحسم العسكري من قبل أيّ طرف والسيطرة على كل اليمن، ولهذا أصبحت هذه الأطراف معنية بالبحث عن تسوية تلبي مصالح جميع الأطراف الرئيسية.

ثانياً، الحرب اليمنية باتت مكلفة بشرياً ومالياً، وهي عبء على الأطراف المشاركة في هذه الحرب. فالأوضاع الاقتصادية والعيشية الصعبة تجعل حركة أنصار الله والمؤتمر الشعبي أكثر استعداداً للبحث عن حلول على قاعدة اقتسام السلطة مع خصومهم، وأنصار الرئيس عبد ربه منصور هادي أيضاً، تراوهم مثل هذه القناعات، أما دول المنطقة التي تشارك في الحرب اليمنية، ولا سيما المملكة العربية السعودية التي تتحمّل العبء الأكبر مالياً، فهي في وضع اقتصادي في ظل انخفاض أسعار النفط لا يؤهلها، أو يجعل في غير صالحها استمرار الحرب فترة طويلة مع ما يترتب عليها من استنزاف.

هذه هي الأسباب التي جعلت مسار الحوار والتفاوض بين اليمنيين في الكويت مختلفاً عن مسار جنيف بالنسبة للسوريين.

استقالة علوش

- مهما حاولت جماعة الرياض وجيش الإسلام طلاء استقالة محمد علوش بالوان التذرع بإيلاس من العملية السياسية وما يسمّيه انتهاكات النizam والحصار، فالكل يعلم أنّ الاستقالة تأتي على خلفية المعركة التي تخوضها سورية وروسيا لإخراجه من الوند المفاوضات كشرط مسبق لقبول مفاوضات مباشرة مع جماعة الرياض.

- جيش الإسلام المعبأ برهايبا لدى الروس والسوريين شكل بإضافته للوفد المفاوضات عقدة، ومثله احرار الشام، وتسمية علوش كبير المفاوضين كانت إعلان حرب سعودية.

- الملك مع جببة النصرة ميدانياً كان ولا يزال شرط القبول بأيّ جماعة مسلحة خاضعة للمعاوضة في أحكام الهدنة والعملية السياسية، وهذا مضمون تفاهم موسكو وواشنطن.

- زيارة وزير الخارجية السعودي إلى موسكو رغم الكلام العدائي للرئيس السوري الذي تلقظ به الجبير كدليل على مواصلة الخلاف مع موسكو هي هذه المنقطة رغم كلامه الإيجابي المختلف عن قبل حول الدور الروسي تضمنت تفاهات حول سورية.

- مع زيارة الجبير أعلنت جماعة الرياض بدء الحوار مع المعارضات التي تتبناها موسكو واشنطن لتوسيع الوند المفاوضات.

- تأتي استقالة علوش بقرار سعودي لتلبية شروط التاقلم مع التفاهات الكبرى.

«التعليق السياسي»

اليمنيون يراقبون بصمت نتائج ما يجري بالكويت...؟

في وقت تتضارب فيه الأحاديث والتحليلات والتصريحات عن نتائج ما يجري في حوار الكويت، تسود حالة من التشاؤم في خصوص الجدوى من عقد هذه المؤتمرات، لأن أغلب المطلعين على تفاصيل الحرب على اليمن وما تبعتها من تغيير في قواعد الاشتباك، يعلمون ويدركون أنّ عقد جلسات مشاورات أو لقاءات مع مؤتمرات تضمّ شخصيات من طرفي المعادلة اليمنية أو طرف واحد، لن ينجح بسبب وجود صعوبات ومعوقات كثيرة. ومن خلال استعراض اللقاءات والمؤتمرات التي عقدت، في هذا الإطار، نجد أنّ كل ما قامت به هو إشباع الإعلام بالصور النادرة عن نجاحات الدول الوسيطة في التفاوض وعن فرضية للتقدّم المأمول، مع أنّ تلك الدول جميعها تدرك أنّ الوصول إلى نتائج فعلية ليس ممكناً في هذه المرحلة، وفي حال التوصل إلى حل ما فإنه سيكون مرحلياً، أو خطوة في طريق طويلة وصعبة ومعقدة، ستبقي اليمن في معمودية النار حتى وقت غير محدد.

وبالنسبة إلى مؤتمر الكويت، فالواضح أنّ هذا المؤتمر لن يتمكّن من تحقيق أيّ إنجازات، فهناك العديد من الصعوبات والمعوقات المتمثلة ببعض القوى اليمنية وهم «حزب الإصلاح الإخواني ومؤيدو هادي» وداعوهم وتمسكهم بالشرط الذي أفضلت المؤتمرات السابقة، وقد كان مؤتمر الحوار الوطني الذي أقرّ اتفاق «السلام والشراكة الوطنية» الذي عقد العام قبل الماضي شاهداً على مهزلة سياسية وأخلاقية، إذ اتضح أنّ المطلوب، من وجهة نظر هذه القوى، هو تسليمها واحتكارها للسلطة.

لقد تعلّمنا من التاريخ درسواً بأنّ أزمات دولية إقليمية محلية مركبة الأهداف، كالحرب العدوانية التي تدار حالياً ضدّ اليمن، أنه لا يمكن الوصول إلى نتائج نهائية لها بسهولة، لأنها كزة نار متدحرجة قد تتحوّل في أيّ وقت إلى انفجار إقليمي، وجيئها لا يمكن ضبط تدحرجها على الأقلّ التحكم بمسارها، فالقول والتسويات تخضع للكثير من التجاذبات والأخذ والردّ قبل وصول الأطراف الرئيسية المعنية في نقاعة شاملة بضرورة وقف الحرب. وفي هذه الحال، لا يمكن التوصل إلى حلّ في المدى المنظور، ما لم تتحرج ظروف التسويات الإقليمية والدولية.

واليوم من الواضح أنّ جميع المعطيات الإقليمية والدولية في هذه المرحلة، تشير إلى تصعيد واضح بين الفقاء الإقليميين والدوليين، وهذا بدوره سيؤدّي إلى مزيد من تدهور الوضع في اليمن وتدهور أمن المنطقة

كل، وهذا ما تعبى بعض القوى الوطنية اليمنية بشكل واضح، أنصار الله وحلفاؤهم والكثير من القوى الوطنية.

ختاماً، من كل ما تقدّم نستنتج أنّ جمع هذه المؤتمرات لا يمكن التحويل عليها، كتأخّفة للخرق من تداعيات الحرب في اليمن، والسؤال الذي يطرح نفسه اليوم ويوقوّة: ماذا بعد كل هذه المؤتمرات؟ وماذا سيستفيد اليمنيون الذين هم في وسط هذه الحرب العدوانية ويتحملون كل تداعياتها من هذه المؤتمرات؟

عش رجباً... ترى عجباً!

■ **د. سلوى الخليل الأمين***

لقد انتهت الانتخابات البلدية والانتخابية في لبنان على خير دون أيّ حادث أمني يذكر، لكن النتائج لم تكن بحجم التوقعات من حيث نسبة المقترعين ومفاجآت النتائج، حيث أظهر أهل الشمال، خصوصاً في العاصمة طرابلس، أنهم قادرون على قلب التوازنات حتى لو تزعمها حيتان المال، وأنّ صوت المعاناة يبقى هو الأقوى عند الطوائف الشعبية المقهورة، وعند البعض الآخر من الطرابلسيين، الذين التزموا بيوثهم نظراً لعدم حضور الحافز الوثني المتجع لهم للمشاركة في الانتخابات، والأسباب باتت واضحة وربما مقروعة في أجندات السياسيين مستقبلاً.

فلو أعندا النظر عبر عمل دراسة ميدانية للواقع المؤذي المفروض على الشعب اللبناني، بمختلف أطيافه وطوائفه ومناطقه، لوجدنا أنّ الطبقة السياسية الحاكمة الملوّثة بالفاسد والإفساد، ما زالت مدانة ومسؤولة عن تحرك اولئك المواطنين، الذين تجشعوا عناء الذهاب إلى بلداتهم وقراهم من أجل وضع لائحة المرشحين الذين تمّ اختيارهم من قبل الأحزاب الحاكمة، دون أيّ استفتاء جماعي للناس أو التوصل مع من يلزم منهم، بالإضافة إلى أنّ هذا الفعل لا يمكن أن يرضى أصحاب العقول النيرة والضمائر الحية، لأنّ مسالة تطويق أصوات الناس لمصالح ذوي الأثر، تارة بالمال المستور، وتارة بالوعود البراقة التي لا تتقد، دون أيّ اعتبار لكرامات الناس ومعاناتهم المستدامة، حتىّ حملاً حالة معكوسة، لا نصّب في صالح ذوي الشأن والشاؤ. حيث في النهاية ليس المهمّ من وضع صوته في صندوقه الانتخاب، بقدر كم من أصوات المتفقين والمتتورين والفقاء المقهورين نصّب في الصناديق مؤيدة للوائح المركبة من قبل أركان أصحاب السلطة وحيثان المال؛ والنتيجة ظهرت بوضوح، وكانت مفاجأة الموسم الانتخابي الطويل.

هنا ربما من المستحسن أن من يتحمّل المسؤولية إعادة الحسابات، من أجل استقطاب العديد من أصحاب الرأي المعرفي الحز، بعيد عن الطائفة والمذهبية، المتعلق إلى الإنماء والتطوير من منطلق وطني محض، بعد النجاح المدوّي للوائح الحزب السوري القومي الاجتماعي في الكورة وعكار وبعض مدن وبلدات الشمال، حيث لم يذهب منصورو هذا الحزب العلماني إلى صناديق الاقتراع إرضاء لرعيهم سياسي يملك المال والسلطة، وإنما بهدف وطني غابته التطوير والإنماء والنهوض الوطني، يقابل هذا الفعل تخاذل الناس اللاتمنين إلى الأحزاب الوطنية العلمانية عن المشاركة في الانتخابات بسبب الفرق من السياسات العرجاء المتعدّدة بالطول والعرض على مساحة الوطن، بحيث أنّ مسؤوليهما لم يحسنوا استقبال الناس بالخدمات الرعوية المطلوبة لأنهم وأمامهم واطمنانهم إلى العيش الكريم في وطنهم، علماً أنّ هؤلاء الناس هم من يشكلون العصب الأقوى في الوطن، لأنّ هذه الرقّة من الناس مشّتت بأساليب عديدة ومختلفة لمجرّد أن لها رأيها المختلف عن باقي المسؤول أو من هم في السلطة.

لهذا يبقى المواطن اللبناني المغلوب على أمره قادراً على المواجهة، أما الساسة في لبنان فهم من وضعوا أنفسهم في دائرة الوهم الكبير، حين الظنّ أنّ المال هو السلطة القادرة في كل الأوقات على إخضاع ضمائر الناس، والتفاضي عن إدراك لقمة العيش الدائمة لهذا المواطن، الذي يعاني من الحد الأدنى المتدنّي للأجور التي لا تسدّ الرمق والتي سببت تقطع الحسم في انتخابات طرابلس التي قلبت كل التوقعات وأسفلت الأحلام الكبيرة.

هذا لجهة الانتخابات ومعاناة الناس التي تعظرت قرفاً أيضاً، في الجانب الآخر من المشهد السياسي الاجتماعي الذي ارتفع مؤخراً عبر فحلات الزفاف الأسطورية لبناية وبيات المسؤولين، من حيث ارتفاع ورق الغار العروش تحت أقدام المدعوين من محلات العطار، وبياقات الزهور المحلية والاستعاضة عنها بالمستور، إضافة إلى كميات الشوكولا التي تلطع بلدات بحالها، دون أيّ اعتبارلن برصد ويراقب من أصحاب البيطون الجائعة والمحرومة، وبدون أن ترف أجفان القائلين بالفعل من أصحاب الشأن، واحتساب نظرات المحتاجين والفقاء والمغبوتين والقابضين على بطونهم، الذين تحسبهم أغنياء من المتعفف، وهنا ربما علينا التذكير بالقول: فعلا للي استحوأ ماتوا، ثم أين هو قانون من أين لك هذا؟ الذي يكشف المتورّطين فعلا بالفاسد وبيزئ المتهمين.

لقد ارتفعت الأصوات من كل جانب، في الوقت الذي يعلم الكلّ أنّ راتب الموظف والعمال لا يكفي حتى آخر الشهر، بسبب تآدية الرسوم والضرائب كاملة على منقوصة إضافة إلى قواير الماء والكهرباء والهاتف المضاعفة، لهذا من الواجب طرح السؤال التالي: ماذا تعني حالات البذخ التي يظهرها أهل السلطة زمن نسائهم وأولادهم، وفحلات الزفاف الأسطورية، والولائم الباذخة المستمرة في زمن الشخ

البناء

الذي يطاول كلّ شرائح المجتمع اللبناني، إلاّ هم... هم المتمسكون بالسلطة مع عماللتهم والعديد من الأثرياء الذين غابوا عن الوطن في أثناء الحرب الأهلية، ومن ثمّ عادوا في حالة السلم كي يقضوا المواقع العالية في السلطة بفقات أموالهم، هؤلاء حتماً لا يستطيعون إدراك حجم المعاناة التي أدركت الصامدين على الأرض من أبناء الوطن، بمختلف فئاتهم من موظفين وعمال وتجار صغار ومزارعين وطلاب لا حول لهم ولا حظ بتلقي العلم في الخارج السعيد، حين أثرياء السلطة والزمن الجديد جعلوا مفهم الوحيد الحصول على الرئاسات والوزارات والنيابات كي تزاد ثروتهم ويوزاد شعبيهم، دون مبالاة بنظرات المحتاجين، حتى الشرفاء منهم، الذين هم في أعلى الرتب الوظيفية والعلماية ناهيك بانأمانا حرماناً وقرّاً.

بعد كل هذا لا يخجلون من إغلاق أبواب قصورهم في وجه الشعب، وفتحوا فقط لأصحاب الجيوب المتخمة بالمال، علماً أنّ تلك القصور هي ملك للناس ومن مال الناس، أيّ شعبهم، الذي منجمه وكالته من أجل صون حقوقه لا يهدرها على مكتسباتهم الخاصة ولذلتهم وأترافهم، وحتى أتراحهم أيضاً، حين المواطن الشريف أصبح لايمك لمن يدفع يرضه وهم انقضاه العمر، وهذه مصيبة المصابب التي يعاني منها العديد من أشراف الناس الذين باتوا من قراءه الوطن. هذا الفعل الفاضح خنس المواطن اللبناني على الإطلاع على قيمة رواتب المسؤولين المنشورة عبر الأنترنت، وهنا الدهشة الكبرى حين قيمة رواتبهم ومخصصاتهم لا تكفي إطعام عدة عناصر من حاشيتهم؛ ترى ما الذي يحصل؟ وكيف؟

اليس هي سرقات واضحة في عرّ النهار، ودون خوف أو خجل؟ ثمّ ما من حكم من يهدر المال العام أو يتصرّف به لمصالحه الخاصة؟ هذا لمنطقته وذاك لبلدته،

وأخر لمن هو قريب منه وهكذا بالكل، حتى هدايا ملوك الدول وزعمائها والهيئات والمعاليما التي تباعح باسم الشعب يتّم وضعها في حساباتهم الشخصية في المصارف، عوض إدخالها في خزينة الدولة، لأنها للشعب وبإسائه، وليست حقاً لمن ولي الأحكام، يتصرف بها على هواه وذممه الأوسع والفضافضة، فالقانون يمنع استغلال الموقع الرسمي للإلزام غير المشروع...لهذا اقتضى التويهه ووجوب المحاسبة والتقطّ.

لهذا كلّه وهذا غيض من فيض، أنتج رفض العديد من المواطنين اللبنانيين التعاون معهم في الانتخابات البلدية بحيث لم تتجاوز النسب الـ50%. وهذه علامة استفهام كبرى عليهم إدراكها إذا ما أرادوا بناء لبنان على أسس وطنية، لا تسقط من جذائهم فضلات ومعاناة القوى الوطنية والعلمانية وبأس الفكر والقلم وكل من يجاهد في سبيل العلم والعمل. ثمّ اليس شيئاً بعد كل ما فعلوه بالناس، إلاّ يتنبهوا إلى تقويم أساليبهم في الطلب من الناس الإقبال على الانتخابات، حين البيوت فارغة من أبناءها المتضررين في ديار الله الواسعة، وحين الأمهات يذرفن دموع الحسرة على خلوّ منازلهن من بجهة الأولاد والأحفاد، الذين هاجروا إلى ديار الانتشار، هرباً من وطن، فسدت به الطبقة الحاكمة، وأصبحت الوظائف تشرى بالمال، بعد أن يتّم طرحها في سوق المزادات لمن باستطاعته دفع المزيد، كما كان يحصل في العهود العثمانية البائدة.

إضافة إلى أنّ مرحلة التقاعد في وطننا تعني مرحلة الفقر المدقع والاستجداء وتراكم الديون وعدم التمكن من دفع متطلبات الدولة من ضرائب وفوائير مفروضة وغيرها من المستلزمات الضرورية، ناهيك أنّ أيّ موظف يملك مبلغ مركزه حالياً، لا يستطيع بناء منزل في ضيعته الجبلية، حتى لو كان في مرتبة عالية، فكيف بالبعيض من الموظفين النافذين ترتفع قبيب قلوبهم الفخمة في ضيعهم، وراتبهم لا يتجاوز الـ3 ملايين ليرة لبنانية في الشهر دون أيّ سؤال من أين لك هذا؟

لو قيض لكل مواطن لبناني تكف المثلث السنور، لقبل أنّ العظامة مهنة جديدة أو مستوردة، على القلب، لكن من واجب كل مواطن أن يكون خفياً، ومن حقه المطالبة بحقوقه التي يصونها الدستور، كما عليه تسليط الضوء على كل الشذوات التي تنتشر في الوطن دون حسيب أو رقيب، وهنا نتعد إلى السؤال: إلى مبلغ الـ11 مليار دولار التي ذهبت هرباً من الخزينة اللبنانية دون قطع حساب واضح، نسمع كل فترة عن المحاسبة والمطالبة ثمّ يتّم الصمت! اليس هي سرقة موصوفة في القانون اللبناني؟

في ساسة الوطن يجب أن نعلموا أنّ الكل قد طغح، وأنّ صبر الناس له حدود، وأنّ البسكويت في لبنان أصبحت أسعاره مرتفعة، وكل من بعش رجباً في هذا البلد يرى العجب العجائب، والشاطر من يتنكّر زلماً محلات التسوبر ماركت مستكشفاً ارتفاع أسعار المواد الغذائية الضرورية له لسأوح، حيث الأسعار على ارتفاع مستمر، والمطلوب بل الضروري قبل طرح شعارات الإنماء عنواناً للانتخابات البلدية، تأمين لقمة العيش للناس بكرامة قبل أن يسبق الرفيع العزل.

✽ رئيسة أيدل القلم

هذا المقال هو مقتطف من كتاب "البناء" الصادر عن دار الساقي، بيروت، 2016.

نقلات ذكية لأوباما على الشطرنج السوري...!

كيف سيرد بوتين؟!

■ **سومر صالح**

هذا المقال هو مقتطف من كتاب "البناء" الصادر عن دار الساقي، بيروت، 2016.

بعقلانية سياسية أدرك الرئيس الأميركي باراك أوباما مع بداية ولايته الثانية أنّ الخطيبة الأحادية دخلت في مرحلة الأفول فعلياً، ولكن الرجل يحاول جاهداً على مضض أن يسجل اسمه وبوره في التاريخ السياسي باعتباره رعى قسراً انتقالاً دولياً إلى بنية دولية جديدة بأقلّ الخسائر الممكنة للولايات المتحدة، بما فيها تحجّب المواجهة المباشرة مع أقطاب دولية ناشئة، ولعل هاجس الخسائر ذاته حدا بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى تبني سياسات مكّنت أوباما من مهمته في تقادي المواجهة إلى حدّ الآن، وبدأ الإنبسان سوية وبالتناوب في ضبط حالات التقلت الإقليمي التي حدثت في فترة التحوّل تلك، ومع اقتراب نهاية الولاية الثانية للرئيس الأميركي بدأ في اتباع سياسة رسم حدود القوة والنفوذ في العالم، فبدأ بسياسة تطويق القوة الروسية استراتيجياً ابتداء في شرق أوروبا من رومانيا إلى دول البلطيق ومحاولة إجهاض القوة النووية الروسية، واستكمالاً بقرار إبقاء القوات الأميركية في أفغانستان لمواجهة تمدد ونفوذ محتل لروسيا في آسيا الوسطى، وصولاً إلى قرار العودة إلى «الشرق الأوسط» عسكرياً من بوابة حرب «داعش» في العراق...

عاد أوباما بتجميع الناطو سياسياً في مواجهة روسيا وقبل بابعثات ألماني عله يمكن الناثو من المهمة، وبدأ بسياسة مشابّهة في جنوب شرق آسيا، ولكن الشرق الأوسط بحاسته السياسية والعسكرية المعقدة شكّل ما يمكن تسميته استعصاء واحده سياسي أوباما من ناحيتين: الناحية الأولى حالة التقلت الإقليمي التركي اللجيجي على السياسة الأميركية، والثانية هي مركزيّة الأزمة السورية باعتبارها ميدان الاحتكاك المباشر مع روسيا والتي حسمت قراراً بابتنيث الوضع الدولي وفق المكاسب التي حققتها من القرم إلى شرق المتوسط، لذلك عاد أوباما على اتحواي المعادلة الدولية والإقليمية للدخول الروسي لسورية قبل البدء بأحواءه المفاعيل الداخلية للحدث في ساحة الصراع، ولكنه فشل على الصعيد الإقليمي بحيث أدبت السعودية وتركيا تترداً واضحاً على إدارة أوباما أضّر وفاق المازق الأميركي في وضعية الولايات المتحدة الدولية، وقشل على المستوى الداخلي السوري في تحويل روسيا إلى طرف في الأزمة السورية والتي تحوّلت إلى ضامن لمنع تقاطع الصراع محلياً وإقليمياً.

في النتيجة اقتنعت الإدارة الأميركية بأنّ الوجود الروسي في سورية حقيقة واقعة ستدافع عنه روسيا بكل ما تملك، واقتنعت أيضاً بأنّ إظهار القوة الأميركية في سورية سيحسّن صورة القوة الأميركية التي تضعصت بفعل الانتشار العسكري الروسي خارج حدود الاتحاد، وهذا يتطلب أيضاً تثبيت التقلت الإقليمي الحاصل، وبعد دراسة معقّمة لنك النتائج، أطلّقت إدارة أوباما استراتيجية من ثلاث مسارات متوازنة سياسية وميدانية وإنسانية مقدّمة انطلاقاً من الأزمة السورية وميدانها لتحقيق هدفين إنسانيين هما استكمال سياسة تطويق روسيا عسكرياً والانتقال إلى تطويق النفوذ وقوميضه، لأنّ تقويضه يحل مؤشرات كبيرة على فشل الصعود الروسي كقطب والافتقاء بإعادة ترتيب وضعية القوة الروسية فقط، والهدف الثاني هو الانتقال إلى وضعية راس الحربة في الشرق الأوسط عسكرياً، لضمان بقاء السيطرة على الحلفاء وبعيداً الأمر رسالة قوية لحلفاء الولايات المتحدة في العالم بجهوية الولايات المتحدة لضمان أمن الحلفاء، ولكن هذه



هذا المقال هو مقتطف من كتاب "البناء" الصادر عن دار الساقي، بيروت، 2016.

الأهداف الأميركية في بالتوازي مع عدم الانجرار إلى مواجهة مع روسيا أو تصعيد حدا لا يمكن تقادي نتاجه، وكان الاختيار على مدينة السوتية لتدشين السياسة الأميركية الجديدة، ولكن لضمان نجاح رؤية أوباما كان لا بدّ من ضبط السياسة السعودية والتركية، فكان إقرار كونغرس لقانونين يدين السعودية في أحداث 11 أيلول والذي جندته أوباما عدداً لإحكام القبضة على السعودية وضبط جوجها، والتهديد الكردي بفتح معركة منج (غروب الفرات)، والذي يدق ناقوس الخطر التركي لوصول الأميركي جون كيري بحدث أسماء القرى والبلدات السورية يخاله ناشطا في مجال الإغاثة الدولية، وأمام التصارات سهلة وتوعية متوقعة للولايات معركة الرقة وتدريب مقاتلين محليين تحت راية «قوات سورية الديمقراطية»، وبيات الوقت طلبت الإدارة الأميركية من القيادة الروسية تاجيل الضربات الأحادية الجانب على المناطق المتاخلة مع جبهة النصرة لاستكمال الفصل الميداني، باستثناء جبهة «أحرار الشام» الإرهابية، ومن جهة أخرى طلبت تثبيت وقف الأعمال القتالية المكربس بالقرار 2268، هذه الإجراءات الأميركية تهدف إلى إعادة ترتيب الأوراق في الأزمة السورية، ومن المعتقد أنّ تكون حرب الولايات المتحدة على «داعش» بذات التوقيت انطلاق حرب روسيا وحلفائها على «جبهة النصرة» وحلفائها بما فيهم حركة «أحرار الشام» الإرهابية، وتهدف الخطة الأميركية إلى الانتقال إلى وضعية ميدانية تمكّنها من فرض شروط معينة على مسار الحل السياسي الذي تمّ تاجيله إلى ما بعد الجولة الميدانية الأميركية والروسية المتوقعة، فمن جهة تستعمل واشنطن على فرض «مجلس سورية الديمقراطية»، كمكمل مشارك مع وفد الرياض، الذي يعقل بدرجة كبيرة «جيش الإسلام» وحلفاءه، وما يضيفي قوة ميدانية كبيرة لهذا الوند في جبهة النصرة، الحكومة السورية الشرعية، لا سيما بعد معركة الرقة المتوقع حسنها سريعاً، بحيث يصبح الكويف المفاوض من المعارضة يمثل نقلاً ميدانياً جدياً ومتنوعاً على الأرض السورية، وبذات الوقت تعمل الولايات المتحدة منذ مطلع العام الجاري على أفنته الوجود الروسي في سورية، وهو ما يجاريه تحالف سبعا «أحرار الشام وجبهة النصرة» الإيهابيين، ل سيما أنّ الأولى قد تمّ تزويدها بصواريخ مضادة للطائرات جرى استخدامها في ريفي حلب وحمات وأشارت بمعلومات متقاطعة عن استهداف طائرات سورية بعقد الصواريخ، بما يصعب الوضع الميداني على روسيا والحكومة السورية في آن...

ولكنّ أخيراً يبقى سؤال مهمّ برسم أوباما بعد خطه تلك، ماذا لو ارتكب أروغان حماقة في اعزاز؟! من يملك قدرة ضبط الوضع إقليمياً... بعد خيارات الاحتكام إلى الميदान؟

في مئوية سايكس – بيكو...

هل يتكرّر مجدداً؟

■ **رامز مصطفى**

ما يستوقفك في شهر أيار أنه من بين أشهر العام المتقل باحداث وتحولات جد هامة وخطيرة، كان لها وقعها على الواقعين الدولي والإقليمي. تلك الأحداث التي أعادت رسم ولف وتركيب لمجمل أوضاع المنطقة بأبعادها السياسية والاقتصادية والجغرافية، وقف اتفاق «سايكس – بيكو» في أولويات تلك الأحداث الكبرى، هذا الاتفاق الذي وقع في أيار من العام 1916، أيّ قبل مائة عام من الآن. هذا الاتفاق الذي أتى على قسمة تركة الإمبراطورية العثمانية بين فرنسا وبريطانيا، التي ومن موقع أنها قوة الانتداب على فلسطين، قد منحت فلسطين لليهود بموجب وعد بلفور في الثاني من تشرين الثاني من العام 1917، أيّ بعد عام من اتفاق سايكس – بيكو. هذا يقود إلى القول إنّ زرع الكيان الصهيوني الغاصب بين فلسطين، كان يستلزم وكتمّ إجباري تقسيم المنطقة، وخاصةً الموجودة على التماس مع الأراضي الفلسطينية. وهذا ما تمّ فرضه بقوة الحديد والنار والمجازر التي ارتكبتها عصابات الهاجاناه وشيخين والأروغو بحق الفلسطينيين في قراهم ومدنهم مقدّمة لتفنيذ جريمة القصر في الخامس عشر من أيار في العام 1948، والمتمثلة في اقتلاع وطرد ما يزيد عن (800 ألف) فلسطيني من ديارهم وهم أصحابها الأصليين إلى دول الجوار الفلسطيني.

واليوم وبعد مرور 100 عام على اتفاق « سايكس – بيكو»، وعلى وقع ما تشهده المنطقة منذ خمس سنوات من أحداث خطيرة، لابدّ لعادى مجموعة من التطورات التي سبقت تلك الأحداث تؤكد على أنّ ما نعيشه من مشهد بحور من دماء شعوب المنطقة، كانت التحضيرات اللازمة لها. وما كانت الإدارة الأميركية قد رجّحت وسوّقت إليه عن أنّ المنطقة مقبلة على شرق أوسط جديد، وتحديداً خلال العدوان «الإسرائيلي» على لبنان في تموز من العام 2006، حيث جاهرت آنذاك رئيسة الدبلوماسية الأميركية الزيرة كونداليزا رايس في تصريح لها تعليقا على الحرب، في القول: «إن ما يشهده لبنان، هو محاض لشرق أوسط جديد». وعندما فُشل «إسرائيل» في عدوانها وانصرت المقاومة، انتقلت الإدارة الأميركية وحلفاؤها وأدواتها إلى الخطة البديلة في قلب الأراضع في المنطقة وتحديدًا في سورية، بعد أن فشلت أيضا سياسة الإحتواء التي مارستها العديد من الدول الإقليمية وبعض القوى لسورية وقيادتها، في فك الشراكة بينها وبين إيران وقوى المقاومة في لبنان وفلسطين. وكان قد سبقها قبل عدوان 2006، سلاح الشهييد 1559 والصادر عن مجلس الأمن الدولي حول سلاح حزب الله والسلاح الفلسطيني في لبنان، لتتلوها جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري وخرج القوات العربية السورية، وما تبعها من شحن واصطفاف مذهبي غير مسبوق في لبنان، وتحريض مرتفع السقف ضد سورية والمقاومة في لبنان واتهامها بأنها يقان وراء عملية الاغتيال.

وهنا يبرز السؤال مع المئوية الأولى لـ«سايكس – بيكو»، هل نحن أمام اتفاق جديد بعد استنفذ الاتفاق الفرنسي – البريطاني في أيار من العام 1916 أغراضه، والتي بتقدري قد تمحورت في تجزئة الوطن العربي، وزرع الكيان الصهيوني في فلسطين، ووضع اليد على مقدرات المنطقة من نطف ولحقاً للغاز. وهذا ما تقاطعت عنده الكثير من المقالات والأبحاث الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية، ومنها أكد أنّ المنطقة ستشهد على تقسيم المقسم وتجزئة المجرّز، وهذه المرة على أسس طائفية وعرقية واثنية ومذهبية. وهناك من دحض هذا السياق في أنّ أحداث المنظمة ستنتهي في تقسيم دوله بما فيها دول الخليج العربي وصولاً إلى أفريقيا، ولكن في ذات الوقت أكدوا على أنّ بقاء الحدود المصطنعة والتي جاء بها اتفاق «سايكس – بيكو»، لا يعني أنّ الحكومات المركزية ستبقى قائمة. وإلى حين توافق القوى المؤثرة في أحداث وحروب المنطقة ستقرّر الكيفية في إدارة الحكم في هذه المنطقة.

وإنّ كنت أميل للرأي الآخر، وهو أنّ المنطقة ليست مقبلة على «سايكس – بيكو» جديد، وإنّ كانت الأوضاع قد لا تعود برمتها إلى سابق عهدها، أيّ قبل اندلاع تلك الأحداث والحروب الطاحنة. وما يدفعني إلى القول إنّنا لسنا أمام تقسيم جديد للمنطقة، أنّ هناك قضيتين لا تزالان الشغل الشاغل للمجتمع الدولي، وإنّ إحداهما تتقدم الأخرى بأشواط، وهما القضية الفلسطينية والكردية. وهنا يكمن السؤال المحوري، وهو هل الواقعين الدولي والإقليمي باتا على قناعة بأحقية الفلسطينيين والإكراد بأن تكون لهما دولتان في التقسيم الجديد؟ المواقف جدّ متباينة من هاتين القضيتين، إلى درجة لا يستطيع المرء معها تصوّر تناقضاتها، أو ما هي المعايير ليقبل بتلك ويرفض الآخر، والعكس هو الصحيح...

الآنطق إلى القول إنّ الدول أو القوى التي تؤيد قيام دولة كردية بموجب التقسيم الافتراضي للمنطقة، فقط الكيان الصهيوني من خلفية أن يبرز لنفسه «مشروعية» اغتصابه لفلسطين، وتبنيث كيانه على أنه «دولة طبيعية» في الواقع الإقليمي الجديد، وهنا لا زالت الإدارة الأميركية غير حاسمة في موقفها من كل الدولة على الرغم أنها تقف مباشرة وراء الدعم العسكري لما تسمّى «قوات سورية الديمقراطية»، وهي كردية. وبأقي الدول وتحديدًا الإقليمية وعلى وجه الدقة تلك الدول التي ترى أنّ الدولة الكردية ستكون على حسابها، وهي تركيا وسورية والعراق وإيران، وهي دول لها القول الفصل آقله إلى الآن: أما الدولة الفلسطينية المتبدية، فهي وإن كانت تحظى بتعاطف قوي عربياً وإسلامياً وحتى البعض الدولي من خارج الدول التي تؤيد تقليديا القضية الفلسطينية، ولكن الكيان الصهيوني ومن خلفه الإدارة الأميركية تقفان عملاقاً أساسياً في وجه إقامة دولة فلسطينية وإنّ منزوعة السيادة، على الرغم من الموافقة الفظيفة من حل الدولتين التي اُكلت وشربت عليه كل سياسات حكومة الكيان براسة «نتنياهو» من تهويد واستيطان وحصار واعتقالات ومحارق وإعدامات بحق أهلنا وأرضنا ومقدساتنا. وبالتالي هل الدعم العربي لا يزال على رانه من تأييده لقيام دولة فلسطينية، مع التبدل الواضح حدّ السوفور في علاقاتها غليتها مع «إسرائيل»؟ بعد أنّ استبدلت تلك الدول أولويات الصراع وغيرت وجهته، لتصبح إيران العدو و«إسرائيل» هي الصديق الذي من الممكن الاعتماد عليه في شداث تلك الدول، وبأنّ صدهم مقابل العقول الأردنية الجديدة وفاق جديد في علاقات دول المنطقة».

لقد فعلت ما أرى وأقله إلى الآن كما أسلفت أنّ تقسيماً جديداً للمنطقة هو في طور التنفيذ، لأنّ ذلك أيضاً لن تنجر منه دول لم تشهد حربوا مسلحة على أراضيها، سواء الإقليمية أو الدولية منها. وسأقترض أنّ الجميع اتفقوا على التقسيم مجدداً، من يضمن لتلك الدول أنها ستكون هي أيضاً ملزمةً أن تدفع من أراضيها أجزاء واسعة على أساس الفرق الطائفي أو المذهبي ومن تلك الدول السعودية وتركيا وإيران ومصر وليبيا والجزائر ولبنان وحتى السودان الذي شهد تقسيماً منذ سنوات بين شماله وجنوبه الخ... ومن يقول حينها إنّ بعض الدول الأوردية ستنتجو من هذا التقسيم والتجزئة في ظلّ تنامي النزاعات القومية.